وفي استفتاء أُجري بين أعضاء المجلسين في ذلك العام، أعرب ٨٦ بالمئة من أعضاء مجلس الشيوخ و ٧٥ بالمئة من أعضاء مجلس النواب عن اعتقادهم بأن من حق اليهود الهجرة الى فلسطين دون أي اعتراض من جانب بريطانيا.

وفي أواخر أيلول (سبتمبر) العام ١٩٤٥، قررت لجنة الشؤون الخارجية تكليف لجنة فرعية للذهاب الى فلسطين واستطلاع رأي العرب واليهود حول امكان فتح أبواب فلسطين لمزيد من اليهود الاوروبيين. وكان الانطباع الرئيس الذي خرجت به اللجنة، عقب عودتها من فلسطين، هو امكان استيعاب اعداد كبيرة من اليهود وفق امكانات فلسطين الاقتصادية الهائلة.

وعقب انتهاء عمل هذه اللجنة، تقدم دانيال فلود (ديمقراطي) الى مجلس النواب بمشروع قرار[٢١] لفتح أبواب فلسطين، بحرية، واقامة «وطن قومي» لليهود. وكان مجلس الشيوخ وافق على قرار مماثل تقدمت به لجنة الشؤون الخارجية في ١٢ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٤٣، ويدعو الى استعادة «فلسطين كوطن لليهود». وبالفعل، اتخذ الكونغرس قراراً مشتركاً في ١٩ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٤٥، دعا الى «ضرورة فتح أبواب فلسطين لدخول اليهود، بحرية، الى هذه البلاد؛ وان تتوافر لهم فرصة كاملة للاستعمار والتنمية، بحيث تكون لهم الحرية في بناء فلسطين كوطن قومي لهم».

ولعل أهم ما يمكن ان نخرج به من ملاحظات حول هذه المناقشات والقرارات:

١ ـ انها مثّلت وجهة النظر الصهيونية، بصورة كاملة، في هذه المداولات، ولم تمنح وجهة النظر العربية أي فرصة في التعبير عن نفسها. وحتى حين تشكلت اللجنة الفرعية للكونغرس وسافرت الى فلسطين، لم تمنح هذه اللجنة العرب الفرصة على النحو الذي أتاحته للصهونيين ومناصريهم. فلقد استمعت اللجنة لأميل الغوري سكرتير الحزب العربي الفلسطيني، وعوني عبدالهادي عن عرب فلسطين، وغينيس رئيس الجامعة العبرية، واليعازر كابلان وبرنارد جوزيف من زعماء اليهود في فلسطين، وتيري أنطوني وهو أميركي يقيم في فلسطين. ويلفت النظر، هنا، الى ان العرب، وهم الأغلبية، لم يمثلهم سوى شخصان؛ واليهود، وهم الأقلية، مثّلهم ثلاثة أشخاص؛ أما الاميركي، فقد شبّه العرب، أمام اللجنة، بأنهم «كما الزنوج، في قلة درايتهم بالحياة وهمجيتهم، وانهم لو تولّوا الحكم في فلسطين، فان أول شيء سوف يفعلونه هو قتل اليهود».

٢ ـ كانت معظم آراء وأفكار من تحدثوا في جلسات الكونغرس تركز على الجانب الانساني للقضية، والمسؤولية «الاخلاقية» التي تتحمّلها الولايات المتحدة تجاه اليهود، بعد الاضطهاد النازي لهم.

٣ ـ سرى اعتقاد بين أعضاء الكونغرس بأن فلسطين هي «الوطن التاريخي والطبيعي والقانوني لليهود»، ولم يتوافر لديهم أي المام بوضعية فلسطين، وتركيبة سكانها، وطبيعة، وحجم، مواردها، في تلك الفترة.

تمرير مشروع التقسيم والاعتراف الفوري باسرائيل

في ٢٠ شباط (فبراير) ١٩٤٧، تقدم وزير الخارجية البريطانية، ارنست بيفن، الى مجلس العموم البريطاني بما يلي: «ان القضية الفلسطينية قضية معقدة، بسبب التناقض الحاصل في صك الانتداب؛ وان بريطانيا عجزت عن التوفيق بين السماح لليهود بغزو فلسطين وبين تأمين عدم